Sudan Rights Watch Network

شبكة مراقبة حقوق الانسان - السودان

تقرير مايو 2025

إقليم دارفور ...

المدنيين بين مطرقة الاستهداف الممنهج وسندان الإزمة الإنسانية

Sudan Rights Watch Network

التسلسل:

الملخص التنفيذي

مقدمة

المنهجية

تحليل قانوني

قائمة الاختصارات

المحتويات

قائمة الاختصارات:	3
مقدمة	4
المنهجية	5
ملخص تنفيذي	6
تحليل القانوني	7
الأوضاع الامنية	9
ولاية شمال دارفور	9
ولاية جنوب دارفور	9
ولاية شرق دارفور	9
ولاية وسط دارفور	9
ولاية غرب دارفور	9
انتهاكات حقوق الانسان	10
ولاية شمال دارفور	10
ولاية جنوب دارفور	10
ولاية شرق دارفور	10
ولاية وسط دارفور	10
ولاية غرب دارفور	10
التوصيات	13

Sudan Rights Watch Network

قائمة الاختصارات:

م السريع (RSF): قوات الدعم السريع

الجيش السوداني (SAF): القوات المسلحة السودانية

القوة المشتركة:

القانون الدولي الإنساني (IHL): International Humanitarian Law)

اتفاقيات جنيف (GC): Geneva Conventions)

البروتوكول الإضافي (AP): Additional Protocol)

المحكمة الجنائية الدولية (ICC): International Criminal Court)

منظمة العفو الدولية (Amnesty International): Amnesty International)

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC): International Committee of the Red Cross)

النازحون/ النازحات (IDPs):

مقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية متخصصة في مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، تهدف الشبكة إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وزيادة الوعي بالحقوق الأساسية في البلاد.

توفر الشبكة معلومات دقيقة وموثوقة عن وضع حقوق الإنسان في إقليم دارفور من خلال نشر تقارير دورية تغطي الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تقوم بإصدار نشرات عاجلة تتناول الأحداث الراهنة التي لها تأثير كبير في حالة الضرورة. تستند هذه التقارير إلى جمع البيانات مباشرة من المراقبين/ات بدارفور، وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية حول انتهاكات حقوق الإنسان وأنماطها وأماكن وقوعها.

علاوة على ذلك، تسعى الشبكة إلى تعزيز المناصرة من أجل العدالة والمساءلة، وحفظ الذاكرة الجماعية للانتهاكات، ودعم حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتلك الانتهاكات لبناء مجتمع أكثر عدلاً واحتراماً لحقوق الإنسان في السودان.

المنهجية:

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات التي جمعها الراصدين/ات الميدانيين/ات بالشبكة المنتشرون في ولايات دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة، تستخدم شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصممت خصيصًا لجمع بيانات رئيسية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية.

يحتوي هذا النموذج على أسئلة تتعلق بطبيعة الانتهاكات، أنماطها، وسياقها، تعريف الجناة، بالإضافة إلى تفاصيل ديموغرافية وإنسانية تساعد في فهم الفئات المتضررة بشكل أفضل وأماكن تواجدهم.

يتم تعبئة النموذج بواسطة راصدي الشبكة المنتشرين في(شمال دارفور، وسط دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، شرق دارفور)، ومن ثم يتم جمع هذه البيانات والتحقق من صحتها بواسطة محللين قانونيين لضمان دقة المعلومات الواردة في التقارير، يسهل هذا النهج عملية جمع البيانات الموثوقة بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصداقية في جميع مراحل العمل.

ملخص التقرير:

ما تزال أوضاع حقوق الإنسان، في إقليم دارفور خلال شهر مايو 2025 في حالة تدهورٍ مستمر، نتيجةً لاستمرار النزاع المسلّح بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السُودانية وبقية الأطراف المتحالفة معهما.

حيث الحوادث الأمنية المرتبطة بالحرب والمتعلقة بغياب الحكم الرشيد في حالة متفاقمة، مثل القتل خارج إطار القانون، استهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية لما فيها الأسواق، المؤسسات الصحية والتعليمية، التهديدات، إطلاق أعيرة نارية وسط تجمعات المواطنين/ات، أعمال السرقة والنهب تحت تهديد السلاح، فرض حصار على المدنيين عن الوصول إلى مصادر الغذاء والماء والرعاية الصحية، تجنيد الأطفال، التدوين المدفعي والجوي، اعتقالات تعسفية، وسجن مدنيين دون أسباب واضحة، تضيق مساحات العمل للنساء، وأحداثًا أخرى، تشير إلى تدهور الأوضاع الأمنية في ولايات دارفور الخمس التي تسيطر الدعم السريع على أربع منها.

تحليل قانوني:

على مرأى العالم بأسره، تتمادى طرفا النزاع المسلح؛ الدعم السريع والجيش في إزهاق أرواح المدنيين دون توقف في إقليم دارفور في سياق حرب 15 أبريل والتي تُعرّف بأنها نزاعًا مسلّحًا غير دولي وفق القانون الإنساني الدولي، وفي الأثناء تتفاقم الكارثة الإنسانية يومًا بعد آخر.

ووفقًا لما وثقتها "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" بمصادرها الميدانية من حوادثٍ أمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور خلال شهر مايو 2025، فإن الدعم السريع وحدها ارتكبت الكثير من الفظائع ضد مدنيين بالمنطقة بما تشتمل القتل العمد والتعذيب والاعتقالات التعسفية، التهجير والتجنيد القسري، الاختطاف ونهب الممتلكات وإثارة الهلع والخوف وسط المدنيين من خلال هجمات ممنهجة على الاساس الإثني والقبلي من خلال هجمات عسكرية بما فيها القصف المدفعي المتعمد في مناطق مأهولة بالمدنيين والأعيان المدنية ولاسيما الأسواق ومعسكرات النازحين و منازل المدنيين. كما وثقت الشبكة عن تنفيذ الجيش غارات جوية على منطقة كومة بشمال دارفور واصابت مدنيين.

تُصنف الحوادث والانتهاكات أعلاه ضمن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مما يُعد إنتهاكاً صارخًا للقانون الدولي الجنائي وينطبق عليها قواعد القانونية التالية:

1- المواد 6، 7، 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي نصت على جرائم الإبادة الجماعية وضد الإنسانية وجرائم الحرب.

2- المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.

3- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بالقواعد الخاصة بسير العمليات العدائية.

4- البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة بشأن النزاعات المسلحة غير الدولية ، والسودان طرفًا مصادقًا عليها منذ عام 2006.

5- في السياق الوطني، نجد أن القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 تعديل 2020، قد جرّمت تلك الأفعال في نصوص المواد من المادة 186 وحتى المادة 192. ورغم ذلك ما يزال القضاء السوداني غير قادر على محاكمة مرتكبي تلك الجرائم في النزاع الحالي، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- عدم استقلالية القضاء الوطني عن السلطة التنفيذية.
- ضعف قدرة القضاء الوطني على تطبيق القانون.
- خروج المحاكم الوطنية في إقليم دارفور من الخدمة بسبب استمرار النزاع، مما يستوجب الأمر البحث عن آليات قضائية إقليمية ودولية بديلة كالمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الأفريقية، بجانب محاكم هجينة تُعنى بالنظر في هذه الجرائم.

أولاً: الأوضاع الأمنية:

ولاية شمال دارفور:

خلال شهر مايو، وقعت الكثير من الحوادث الأمنية بولاية شمال دارفور. في الثاني من مايو قصفت الدعم السريع مدفعيًا أرجاء مدينة الفاشر مما استهدفت الأحياء الشمالية والغربية للمدينة، ما أسفر عن أضرارًا واسعة في منازل المدنيين. وفي الخامس من مايو، هاجمت الدعم السريع المدينة من الاتجاه الشرقي الجنوبي، مما أدى إلى تصاعد أعمدة الدخان داخل المدينة نتيجة القصف المدفعي. في اليوم التالي جددت القوات قصفها معسكر أبو شوك للنازحين، مما أسفر عن مقتل وجرح العديد من النازحين.

في 8 مايو، استهدف الجيش مواقع للدعم السريع في شرق مدينة الفاشر باستخدام طائرة مسيرة. وفي 9 مايو، قصفت الدعم السريع مدفعيًا فاستهدفت أحياءًا بالمدينة، مما أدى إلى وقوع إصابات وسط المدنيين وتدمير منازل. وفي 10 مايو، شهدت الفاشر قصفًا مدفعيًا شمال المدينة من قِبل الدعم السريع بالطائرات المسيرة، والتي استمرت في استهداف الأحياء السكنية، مما تسببت في حرق منازل بأحياء جنوب غرب الفاشر. كما قصفت معسكر أبو شوك للنازحين، مما أدى إلى مقتل أسرة كاملة.

وفي 11 مايو، سمعت أصوات دوي وتصاعد دخان حرائق واسعة في مناطق فشار وكركر وقرقف وجقوجقو شرق الفاشر، وقد تحوي هذه المناطق على معسكر لقوات الدعم السريع يرجح أنها انفجارات لأسلحة ثقيلة. وفي 12 مايو، واصلت الدعم السريع قصفها المدفعي، استهدفت فيها الأحياء الشمالية والغربية لمدينة الفاشر، بما في ذلك استهداف المستشفى السعودي بعدد 8 قذائف مدفعية ومركز إيواء جوار دار الأرقم.

وفي 13 مايو، جددت الدعم السريع قصفها المدفعي، استهدفت أحياءًا بالمدينة، مما أدى إلى مقتل 7 مواطنين في حي أولاد الريف. وفي 14 مايو، استمرت قوات الدعم السريع في قصف معسكر أبو شوك، مما أسفر عن مقتل وجرح عدد من المدنيين، وفي 15 مايو، جددت قصفها المدفعي استهدفت فيه حي الشرفة، مما أدى إلى مقتل العديد من المواطنين والمتطوعين في مبادرات المطابخ الجماعية في الحي. وعند السابعة مساءًا، أطلقت قوات الدعم السريع طائرة بدون طيار تجولت في المدينة، وتم إنزالها من قبل القوات المسلحة السودانية.

وفي 16 مايو، قصفت طائرات حربية للجيش أطراف مدينة الفاشر باتجاه الشرقي، وحدثت اشتباكات مع والدعم السريع ثم توقفت، وفي 17 مايو، واصلت قوات الدعم السريع قصفها المدفعي في الفاشر، مستهدفةً الأحياء الشمالية والغربية للمدينة، بما في ذلك حي أبو شوك وحي درجة أولى، وفي 18 مايو، جددت القوات قصفها المدفعي استهدف سوق نيفاشا وسوق معسكر أبو شوك، مما أدى إلى مقتل وجرح عدد من المواطنين، وفي 19 مايو، استهدفت قوات الدعم السريع منازل سكنية داخل معسكر أبو شوك للنازحين/ات بالقصف المدفعي.

وفي 20 مايو، قصفت قوات الدعم السريع أحياءً بمدينة الفاشر طوال اليوم، وعند المساء حاولت الهجوم مجددًا على الجيش فوقعت اشتباكات ولم تتوقف إلا بعد المغرب. كما قامت قوات الدعم السريع بنهب ثلاث قرى شمال غرب مدينة الفاشر، وهي قرية قولو وقرني وحلة الشيخ، وأحرقت حلة بابكر وحلة شيخ وحلة هشابة، ونهبت جميع ممتلكاتهم، وبتاريخ 26 مايو، قصفت القوات مدفعيًا استهدفت الأحياء السكنية الشرقية والشمالية، بما في ذلك أحياء النصر والقبة، وفي 27 مايو، جددت قصفها المدفعي عند الساعة السادسة والنصف مساءًا، استهدفت فيه الأحياء السكنية الجنوبية الغربية، بما في ذلك أحياء الرديف والمواشي والمدرج.

ولاية جنوب دارفور:

شهد الوضع الأمني في ولاية جنوب دارفور التي تقع تحت إدارة قوات الدعم السريع خلال شهر مايو 2025، توترًا ملحوظاً، خاصة بعد قصف استهدف مطار نيالا الدولي، ما أعقبه حملات تفتيش واعتقالات واسعة في الأماكن العامة. وباتت إدارة مستشفى الشرطة بمدينة نيالا تجبر الموظفين على أداء قسم للعمل لصالح الدعم السريع، كما تجبر الكوادر الطبية على تلقي تدريبات عسكرية داخل المستشفى بالتزامن مع تجنيد الدعم السريع أعدادًا كبيرة من الجنود الجُدد بمعسكر دوماية غرب نيالا، وسط إقبال ملحوظ من الشباب على التجنيد والاستنفار، لاسيما المراهقين، وفي 8 مايو خرّجت دفعةً جديدة.

وقد ارتفع معدل الجريمة والنهب والاختطاف بالولاية بشكلٍ واسع، خاصة داخل مدينة نيالا، وعلى طريق مرشينج - منواشي. وغالبًا ما يكون الجناة ملثمين ومسلحين وأحيانًا يرتدون زي الدعم السريع، ويستغلون سيارات صغيرة مظللة، فضلاً عن الدراجات النارية. كما يلاحظ انتشاراً واسعًا للمستنفِرين في عدة أماكن بمدينة نيالا مثل وادي برلي من الناحية الغربية لمدينة نيالا، حيث يتم تدريبهم بمعسكر دوماية، كما باتوا يتواجدون بتجمعاتٍ كبيرة بالجنائن جنوب غرب الوادي، مما أدى إلى زيادة النهب في المحيط الذي يتحركون حوله، لا سيما في أحياء الجير وتكساس. ففي 25 مايو، لقيّ المواطن أحمد إبراهيم أحمد حتفه، إثر عملية نهب مسلح تعرض له في حي تكساس جنوب الوادى بنيالا.

وفي 22 مايو، دخلت أعدادًا كبيرة من شاحنات محملة باثاثاتٍ منزلية وسيارات إلى مدينة نيالا، وبعض الشاحنات لا تزال تبيع في حمولاتها في جنوب سوق موقف الجنينة. من جانب آخر، إن الأوضاع في السجون مزرية للغاية، ففي سجن نيالا، يعيش المساجين في أوضاع غير إنسانية ولا سيما النساء. مريم، وهي امرأة حامل في شهرها الثالث، سُجنت منذ بداية أبريل بتهمة القتل، ويُحكي أنه غير مسموح لها بمقابلة طبيب. وعندما جادل زوجها في هذا الأمر، قاموا بسجنه أيضًا لمدة 24 ساعة. وتحاول السلطات بالولاية إلى تأهيل وفتح سجن دقريس شمال نيالا لتخفيف الضغط على سجن نيالا المزدحم بالسجناء.

ولاية شرق دارفور:

في 11 مايو، قام مسلحون يستقلون عربة لاندكروزر بعملية نهب عربتين ATOZ محملتين بالبضائع كانتا في طريقهما من الضعين إلى منطقة غبيش بغرب كردفان، وبحسب شهود عيان، فقد شُوهِد العربتين تدخلان إلى الضعين من الجانب الشرقي للمدينة. وفي 14 مايو، تعرض المواطن يحيى يوسف أبكر لطلق ناري من قِبل مجهول وتم نقله للمستشفى لتوفير الرعاية الصحية. وفي 16 مايو، تعرض الأستاذ عبدالله البشير العقيد لطلق طائش أصابه في البطن، مما أودى بحياته، وحسب مصادر مطلعة، فقد رفض الأطباء إجراء أي عملية بعد أن تبين لهم أن الطلقة أصابت الكبد والطحال.

وفي 18 مايو، زار مدينة الضعين مستشار قوات الدعم السريع أبو نوبة، مصحوبًا بقوة كبيرة من الجنود والضباط ومسؤولين آخرين، وشهدت الزيارة تخريج دفعة جديدة من المستنفرين والجنود من معسكر "توتولوتو" الواقع في محلية بحر العرب جنوب الولاية، وفي 19 مايو سُمعت صوت دوي انفجارات في حي المطار غرب مصحوبة بعاصفة ترابية وحفرة على الأرض، ولم يتم التعرف على مصدرها، وهذه ليست المرة الأولى في خلال شهر مايو.

وفي 20 مايو، تعرّض عدد 4 أطفال دون 18 عامًا لحادث انفجار قرنيت في السوق الكبير بمدينة الضعين، مما أدى إلى إصابات متفاوتة من بينها بُتر يد أحد الأطفال. في 24 مايو، تعرضت عربة ATOZ تقل مسافرين من مدينة الضعين إلى محلية اللعيد الواقعة في ولاية شمال دارفور لعملية نهب مسلح، راح ضحيتها مواطن يبلغ من العمر 50 عامًا، ونُهبت البضائع، وحاول المعتدون دخول المدينة، ولكن صادفتهم قوة تتبع لحماية المدنيين وتم توقيفهم بعد مقاومة، مما أسفر عن سقوط قتيلين من المجرمين وقتيل من قوة حماية المدنيين وإصابتان. وفي مساء 28 مايو، تعرض مجموعة من المواطنين للنهب من قبل 6 مسلحين يستقلون سيارة توسان، حيث تم تهديدهم ونهب 9 هواتف جوال، واعتداء بالضرب على الشاب مجاهد محمد عبد القادر (30 عامًا) وصالح زكريا (46 عامًا).

ولاية وسط دارفور:

شهدت ولاية وسط دارفور التي تسيطر عليها الدعم السريع العديد من الحوادث الأمنية خلال أواخر أبريل وشهر مايو، مثل حوادث النهب وتهديدات للمدنيين في الطرقات، وإطلاق الأعيرة النارية المتعمدة في ساعات النهار أو الليل. في 28 أبريل وعند الساعة الحادية عشر صباحاً، تعرض شقيقان: عبدالله النظيف (40 عاماً) وحسين النظيف (37 عاماً) يسكنان في حي الحميدية شرق زالنجي إلى حادثة نهب وتهديد بالسلاح من قبل مسلحين يستقلون دراجة نارية، أثناء خروجهما لجلب شوك لزريبة، حيث أُصيب حسين بطلق ناري وضرب بحجرٍ في الرأس، ونُقل المصاب إلى مستشفى زالنجي ولاحقاً إلى مستشفى الجنينة لتلقي العلاج بواسطة منظمة أطباء بلا حدود.

في 2 مايو، لقى المواطن حمزة عثمان عبدالله بابكر (41 عاماً) حتفه نتيجةً لطلق ناري طائش في الرقبة أثناء أدائه صلاة المغرب في منزله بمعسكر خمسة دقائق للنازحين، وفي يوم 4 مايو، وقعت حادثتان نهب في حي كنجومية؛ الأولى جنوب غرب مستشفى زالنجي حيث ضُرب أحد المواطنين ونُهب هاتفه الجوال، والثانية غرب حي طرة، نُهب ثلاثة هواتف ذكية من سيدات. وفي 5 مايو، تعرض المواطن شوقار أحمد شوقار لإطلاق نار من مسلح مجهول مما أدى لإصابات خطيرة في رجليه، ونُقل إلى مستشفى زالنجي لتلقي العلاج.

وفي 6 مايو، داهم مسلحون مجهولون منزل النازح عبدالعزيز عبدالله إدريس (ملقب بالعجب) أصابوه بطلق ناري في رجله، ونهبوا بطارية وجهاز الاستارلينك. وفي 8 مايو، قام مسلحون داخل معسكر رونقاتاس في زالنجي بتهديد المواطن جمال آدم آدم ونُهب هاتفه لكنه تمكن من الهرب. وفي 13 مايو، تعرض المواطن مصعب جنتل (36 عاماً) إلى إصابة بطلقة نارية طائشة. وفي 15 مايو، تعرضت المواطنة نعيمة الشيخ أبكر (32 عاماً) للنهب تحت تهديد السلاح بحي الوحدة جنوب بجانب الطبيب في قسم الجراحة بمستشفى زالنجي التعليمي سالم عبدالله (37 عاماً) الذي نُهب هاتفه.

وفي 17 مايو قام مسلحين بقتل مواطن ومحاولة نهب آخرين، وفي نفس اليوم هاجم 5 مسلحين منزل في مدينة مكجر مما أدى مواطن وهو والد عبدالشافع أحمد (45 عامًا) وعمد الشافع أحمد (37 عامًا) في منطقة غرب وارنقا. ومن 20 إلى 25 مايو، حلقت طائرة عسكرية للجيش أجواء مدينة زالنجي والقرى المجاورة مثل أبطأ. في 22 مايو، تعرض المواطن أبو البشر يعقوب (25 عاماً) إلى إطلاق نار من مسلحين مجهولين مما أدى الى قتله. وفي التاريخ ذاته، أطلق راعي أبل أعيرة نارية على أثنين من المواطنين في محلية بندسي، قُتل على إثره أحدهم وجرح الآخر وعلى أثره خرج السوق عن الخدمة لفترة قصيرة. وفي 27 مايو، سرق مجهولون مكان متجر(بترينة) بحي الحميدية .

ولاية غرب دارفور:

شهدت غرب دارفور عمليات استنفار وحشد عسكري في محلية جبل مون، التي تمثل منطقة تماسٍ بين مناطق سيطرة الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة. كما أن محلية كلبس تمثل تماسًا آخر في منطقة طينة، حيث تتمركز فيها الجيش والقوات المشتركة.

كما شهدت حملات تفتيش كبيرة في محلات أجهزة الواي فاي، بجانب ارتفاع خطاب الكراهية بعد الهجمات على مطاريّ نيالا وبورتسودان. وفي 9 مايو، حشدت الدعم السريع حوالي 92 عربة قتالية إلى النهود، وتبعها حشد آخر في حوالي 50 عربة أخرى إلى الفاشر في 10 مايو. في نفس اليوم أُحرق مخزن في مطار الجنينة، مما أدى إلى تصاعد الدخان في المدينة، وتبين لاحقًا أنه نتيجةً لتركيب منظومة الدفاع الجوي للدعم السريع التي استخدمت مطار الشهيد صبيرة كبديل لمطار نيالا.

كما من أبرز الأحداث بالولاية، كان انضمام القائد عباس أصيل، المعروف بـ "عباس جبل مون"، للدعم السريع بعدد 50 عربة وثلاثة آلاف وخمسمائة فرد، بعد انشقاقه عن حركة جيش تحرير السودان في 11 مايو. ويُذكر أنه كان جزءًا من القوات المشتركة التي تقاتل في شمال الجنينة، خاصة في محلية جبل مون وكلبس وأجزاءًا بمحلية سربا.

في يوم 12 مايو، استُقبل القائد الميداني العمدة علي الدودو من قبل الإدارات الأهلية بالولاية، وتم تنظيم مهرجان له عند عودته من الخرطوم بعدد 87 سيارة عسكرية و 2500 جندي، ويُذكر أنه كان له تأثير كبير خلال أحداث الجنينة. كما أن الإدارة الأهلية بالولاية، بقيادة العمدة مسار، تمثل الواجهة السياسية للدعم السريع، حيث يقتصر دورهم بشكل كبير على عملية الحشد واستنفار أهاليهم سواء بالاختيار أو الإجبار، ونتيجةً لذلك، هرب أحد فرش شمال الجنينة، المدعو "مكارم"، بعد الضغط عليه لحشد أبناء قبيلته الارنقا، ورفضه لذلك مما لجأ إلى تشاد. يُذكر أنه من الشباب المؤثرين سياسيًا في منطقة سربا.

وفي 10 مايو، زار الوالي كرشوم محلية فوربرنقا جنوب الجنينة، حيث عُقد لقاء جماهيري ووعد التجار بتصدير منتجاتهم عبر مطار الجنينة، وأشار إلى تشغيل مطار الجنينة، المعروف باسم "مطار الشهيد صبيرة" في الأيام المقبلة، والتي بات يستخدمها الدعم السريع لأغراض عسكرية منذ منتصف 2023.

وقد حضر عمليات المتحركات الى كردفان، كل من والي الولاية كرشوم وقائد ثاني الدعم السريع عبد الرحيم دقلو، الذي يتواجد في الولاية منذ قبل أسبوع، وقد عقد عبدالرحيم العديد من الاجتماعات مع السلطة المدنية وزعماء الإدارات الأهلية وقيادة قوات الدعم السريع في الولاية.

لكثافة الوجود العسكري بالولاية، تكاد مدينة الجنينة تكون خاليةً من المدنيين. في 18 مايو، سُحبت جميع قوات الدعم السريع من محليات كلبس وجبل مون، فوربرنقا، وقوز بيضة وجمعت في محلية الجنينة

بغرض تفويجها إلى كردفان. تتواجد هذه القوات في المزارع الشرقية للمدينة، خاصةً في أحياء أم دوين وأبرندي ونومي، حيث يتم استخدام هذه الأحياء كمراكز تدريب وتفويج.

وشهدت الولاية في 19 مايو تحليقًا للطيران العسكري في تمام الساعة التاسعة و 44 دقيقة، وسُمع دوي المضادات الأرضية من قوات الدعم السريع، لكن لم يكن هناك قصف، واستمر التحليق حوالي نصف ساعة واتجه شرقًا. وفي يوم الثلاثاء الموافق 20 مايو، استمر الطيران الحربي للجيش في التحليق في سماء الجنينة حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهرًا، مع سماع دوي أصوات المضادات الأرضية دون سماع قصف.

في يوم الخميس الموافق 22 مايو، هبط طيران حربي تابع للدعم السريع في مطار الشهيد صبيرة، حيث مكث لفترة أربع ساعات ثم غادر المطار متجهًا نحو الغرب إلى دولة تشاد. كما تم مشاهدة دخول أكثر من 20 جرارًا يحمل العتاد العسكري من ذخيرة وسلاح إلى حاضرة الولاية، متوجهًا إلى ولاية وسط دارفور، محلية زالنجي، في طريقه إلى كردفان بهدف الإمداد اللوجستي للدعم السريع.

ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان

ولاية شمال دارفور:

خلال شهر مايو، شهدت شمال دارفور العديد من انتهاكات حقوق. وفي الأول من مايو، قصفت قوات الدعم السريع واستهدفت معسكر أبوشوك مما أدى إلى مقتل وإصابة نازحين/ات داخل معسكر أبوشوك وسوق نيفاشا بجانب تدمير جزئي لبعض المنازل.

وفي 6 مايو، قصفت الدعم السريع بتدوين مدفعي كثيف داخل معسكر ابوشوك، مما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة أكثر من 18 آخرين. وفي 10 مايو واصلت قوات الدعم السريع تدوينها المدفعي مستهدفةً فيه معسكر ابوشوك للنازحين/ات مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين بما فيهم أسرًا كاملة. وفي ذات اليوم قصفت بتدوين مدفعي أرجاء في الفاشر، مما أدى إلى مقتل المبادر مختار محمد النور بيدي، والمتطوع بمركز صحي الحاج عبد السلام لجروح السكري إثر إصابته بقذيفة دانة. وفي 14 مايو قتلت قوات الدعم السريع بالتدوين المدفعي على معسكر أبوشوك، أكثر من 4 أشخاص وإصابة أكثر من 5 آخرين.

في 15 مايو، استهدفت الدعم السريع بالتدوين المدفعي، مطبخ جماعي بحي الشرفة مما أدى إلى مقتل 7 أشخاص، وإصابة 5 آخرين العديد من المتطوعين بالمطبخ الجماعي. وفي 18 مايو، أعادت الدعم السريع تدوينها المدفعي، استهدفت سوق نيفاشا وسوق معسكر ابوشوك للنازحين مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 14 شخص، وتدمير جزء لبعض المحال التجارية. وفي 20 مايو جددت الدعم السريع تدوينها المدفعي استهدفت فيه أحياء المدينة أولاد الريف والقبة والنصر ودرجة أولى مما أدى إلى مقتل 7 شخص، وإصابة 11 آخرين.

وفي 24 مايو قتلت قوات الدعم السريع بالقصف المدفعي ما لا يقل عن 4 نازحين/ات بمعسكر ابوشوك للنازحين. وفي 25 مايو جددت قوات الدعم السريع تدوينها المدفعي على معسكر ابوشوك للنازحين/ات، مما أدى إلى اصابة 6 أشخاص وتدمير جزئي لبعض منازل المواطنين. وفي 26 مايو استهدفت قوات الدعم السريع منازل مواطنين عبر التدوين المدفعي مما أدى إلى تدمير جزئي لمنازل المواطنين بحي القبة والنصر، وفي 27 مايو واصلت قوات الدعم السريع تدوينها المدفعي مستهدفةً فيه أحياء المواشي والمدرج ودمرت أجزاء منها.

ولاية جنوب دارفور:

خلال شهر مايو، وقعت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية جنوب دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. في مطلع مايو، قُتل عبد الرازق حسن جالس، رئيس إدارة معسكر عُطاش للنازحين، بجانب اثنين آخرين من قبل أفراد ينتمون إلى الدعم السريع كانوا يستقلون دراجات نارية، بعد تدخله لإنقاذ

أحد الشباب الذي كان يتعرض إلى عملية تهديد. وقد أثارت الحادثة غضب النازحين بالمعسكر، مما أدى إلى إغلاق سوق عطاش لمدة أسبوع.

في 5 مايو، اعترضت مجموعة مسلحة تستقل دراجة نارية صيدلانية بالقرب من السوق الشعبي أثناء عودتها إلى المنزل. بحسب إفادة أحد الشهود، لم تكن الفتاة تملك شيئاً سوى حقيبة يد، فبسبب الوضع الأمني، اضطرت إلى ترك هاتفها في المنزل. وتتعرض النساء والفتيات، خاصة العاملات، لمضايقات ونهب في أماكن عملهن وفي الطريق إليها، مما دفع عدد من النساء إلى ترك العمل.

في 14 مايو، قُتل الهادي إدريس، ناظر قبيلة الفلاتة، في سوق تُلس أثناء محاولته حل اشتباك مسلح بين أفراد من الدعم السريع. وفي 15 مايو، تعرضت المواطنة فاطمة عمر، البالغة من العمر 28 عاماً، للتهديد أمام منزلها في حي الجير، قرب وادي برلي، حيث كانت تجلس وحدها في الخارج متصلة بالإنترنت، مما اضطرها للبقاء خارج المنزل. أثناء تصفحها لهاتفها، اقترب منها شخص يرتدي زي قوات الدعم السريع، وبدأ يسألها عن أشخاص ثم طلب منها الهاتف لإجراء مكالمة. وعندما رفضت، هددها بالسلاح.

كما تعرضت تاجرات الخضار في سوق موقف الجنينة إلى ملاحقات ومطاردات وصلت إلى حد الاعتداء بالضرب. في 15 مايو، تم الاعتداء على تاجرة بالسوط في محاولة لقمع اللاتي استمررن في العمل رغم منعهن وتحويلهن للسوق الكبير. رفض عدد كبير من النساء العمل في السوق الكبير بسبب انعدام الأمن، واستمررن في افترش أماكنهن التي تم هدمها، حيث قامت قوات الدعم السريع بطردهن قسراً. وفي 26 مايو، تعرض مواطن يبلغ من العمر 19 عاماً، للتهديد من قبل أشخاص مسلحين في سوق موقف الجنينة. حاول مقاومتهم، لكنهم ضربوه برصاص في رجله ونهبوا هاتفه.

ولاية شرق دارفور:

ما تزال حقوق الإنسان في شرق دارفور، تعاني من انتهاكات واسعة. في 2 مايو، حيث بواسطة عربتين تقل مسلحين يرتدون زي الدعم السريع تم اعتقال المواطن محمد ود الفكي من ورشته في الضعين بالسوق الكبير بحجة بلاغ ضده، وتفاجئت أسرته بعدم اقتياده للقطاع وتم الاتصال بهم بعد ثلاثة أيام والمطالبة بفدية قيمتها 30 مليون جنية، وبعد ثمانية أيام أطلق سراحه بعد دفع مبلغ 10 مليون جنيه.

منذ 6 مايو، شنت قوات الدعم السريع بمحلية الضعين حملة إعتقالات استهدفت جنود الجيش السوداني السابقين، ويتم وضعهم في مباني القيادة بالضعين، وحسب أسر المعتقلين لم يتم إبداء أي أسباب واضحة حيال الاعتقالات التعسفية.

ولاية وسط دارفور:

شهدت الولاية عدة انتهاكات لحقوق الإنسان خلال شهر مايو، حيث في 3 مايو، قُتل مسلح تابع لحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور في منطقة تعدين الذهب المعروفة باسم "رقبة الجمل" التابعة لمحلية قولو بوسط جبل مرة، وفي 6 مايو، عند حوالي الساعة الحادية عشر والنصف ليلاً، اعترض ثلاثة مسلحين يرتدون جلابيات تشادية طريق المواطن مختار محمد أحمد سرور (36 عاماً) أثناء عودته من نادي المشاهدة، وقاموا بنهب هاتفه وضربه ثم لاذوا بالفرار، ووقعت الحادثة في حي كنجومية المعروف محلياً بحي طره. وفي 14 مايو قُتل المواطن محمد الساير آدم (65 عاماً) طعناً بالسكين في وادي أزوم غرب مدينة زالنجي، ولاحقًا تم القبض على الجاني.

في 15 مايو، عند حوالي الساعة السادسة مساءً، قام ثلاثة مسلحين يرتدون زي الدعم السريع يستقلون دراجة نارية وهددوا صاحب دراجة يُدعى عامر أبكر (20 عاماً) ونهبوا منه مبلغ 20 ألف جنيه سوداني بالقرب من مدرسة الثانوية بنات في حي كنجومية. وفي نفس اليوم، اعتدوا تحت تهديد السلاح على صاحب بطرينة يُدعى عصام (25 عاماً) في سوق البطيخ المجاور لمقر النيابة العامة بزالنجي.

وفي 16 مايو، عند حوالي الساعة التاسعة مساءً، تعرض أحد عشر مواطناً كانوا في مناسبة فرح بمنطقة "وارو" التابعة لوحدة دليج الإدارية للاصابة نتيجةً إطلاق دانة قرنيت من قبل ثلاثة متهمين وهم: علي قروشي اللزم، مهدي محمد حامد، عيسى بشر آدم وهم ينتسبون للعمدة مهدي نجدين بمنطقة وارو. ونُقل المصابين إلى مستشفى دليج وبعضهم إلى مستشفى زالنجي التعليمي.

وفي 20 مايو، عند حوالي التاسعة مساءً، تعرض النازح تاج الدين يعقوب موسى (27 عاماً) للاعتراض والتهديد من قبل مسلحين اثنين، أحدهما يرتدي زي قوات الدعم السريع، أثناء عودته من نيالا إلى مخيم الحميدية، وتحت تهديد السلاح، قاموا بنهب هاتفه الجوال، وقد وقعت الحادثة في الشارع الرئيسي الذي يربط أحياء شرق الوادي بأحياء غرب الوادي، بالقرب من محطة حي الحميدية القديم.

في 23 مايو، عند حوالي الحادية عشر صباحاً، استوقف جنود تابعون لحركة تحرير السودان بقيادة الأستاذ عبدالواحد نور، في المدخل الغربي لمدينة نيرتتي، عربتين تابعتين لقوات الدعم السريع تقلان جنوداً يرتدون زيًا عسكريًا ومدنيًا. كانت العربتان في طريقهما من مدينة زالنجي متجهتين شرقًا، وعندما اقترب أحد جنود الحركة، المدعو الصادق برين، بغرض التفتيش، أطلق أحد الجنود النار عليه وأرداه قتيلاً، ووقعت الحادثة في المنطقة الفاصلة بين خور رملة التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بمدينة نيرتتي.

وفي التاريخ أعلاه ذاته، شهدت مدينة زالنجي عند حوالي الثامنة مساءً إطلاق نار كثيف في الهواء من أسلحة متوسطة وثقيلة بصورة عشوائية واستمر لأكثر من ساعة دون معرفة الدوافع، مما أثار الرعب والهلع وسط السكان وعطل حركتهم الداخلية، وتكررت الحادثة في اليوم التالي عند حوالي الحادية عشر وعشرون دقيقة ليلاً.

في 24 مايو، وعند حوالي الحادية عشر وعشرون دقيقة صباحاً، أطلق تاجر أسلحة مستنفر تابع لقوات الدعم السريع ذخيرة في الهواء داخل سوق السنتر بمخيم الحميدية، مما أثار الخوف والهلع وسط النازحين والبائعين وأصحاب المحال التجارية مما تجمهر الأهالي في مكان الحادث، وتمكنوا من القبض على البائع وصديقه والمشتري، واقتادوهم إلى مقر محكمة الجوديات. عند الاستجواب، أفادوا بأن البندقية كانت للبيع وأنهم أطلقوا النار بغرض التجربة، وبعد التأكد من هوياتهم، تم تحذيرهم وتسليمهم أسلحتهم.

في نفس اليوم، عند حوالي الساعة الرابعة عصراً، تعرض مواطنين يستقلون عربة تجارية في طريق عودتهم من سوق (ترج) الأسبوعي التابعة لمحلية زالنجي إلى منطقة دليج التابعة لمحلية وادي صالح لعملية نهب وإصابات بإطلاق نار من مسلحين يرتدون زي الدعم السريع يستقلون عربة عسكرية ماركة تايوتا. أسفرت الحادثة عن إصابة 3 أشخاص.

في 26 مايو، قام مسلحون ينتمون لقوات الدعم السريع يستقلون عربة لاندكروزر رباعية الدفع، بنهب هواتف ذكية وأجهزة لاب توب ومقتنيات شخصية من موظفين تابعين لمنظمة (Islamic Relief)، في المنطقة الواقعة ما بين أم شالاية ورُمالية، على مسافة 106 كيلو مترًا تقريباً من زالنجي في الاتجاه الشمالي الغربي.

ولاية غرب دارفور:

في 15 مايو، اعتقال المحامي محمد الطيب، داخل منزله، وذلك بسبب تصويره حشدًا عسكريًا لقوات الدعم السريع. حيث فُتيش هاتفه، ويُقال أنه وجدت فيه مراسلات مع الاستخبارات العسكرية للجيش السوداني، بالإضافة إلى مراسلات تتعلق بالتخطيط للهجوم على الولاية وتكتيكات التسليح .في نفس اليوم، اعتقلت المواطنة سامية الهادي، البالغة من العمر 27 عامًا، أثناء عبورها معبر أدي من تشاد متجهة إلى ولاية جنوب دارفور، بتهمة التخابر مع كتائب البراء. وبعد التحقيق معها، تبين أن خالها يعمل كضابط للدعم السريع في الولاية، ثم أطلقت سراحها بعد ساعتين من الاعتقال.

كما أغلقت الدعم السريع، جميع المحلات التجارية لبائعات الشاي في سوق الصينية (صينية الفيتوري) التي تقع جنوب سوق الجنينة الكبير، وذلك بناءً على اعتقاد السلطة الحاكمة بأن هذه المحلات تتاجر في المخدرات والمسكرات، وفي المقابل وُضعت ارتكازات في أماكن هذه المحلات، مما دفع العاملات في القهاوي إلى التجمع والذهاب إلى السلطة المدنية بالولاية لرفع قرار الإغلاق، ولكن لم يتم الاستجابة لهن حتى الآن.

كما أغلقت خدمة الواي فاي في سوق الصينية، ولم يتم الاستجابة لمطلب إعادة فتحها بعد. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الولاية انتشاراً ملحوظًا لظاهرة السطو المنزلي، خاصة في محلية الجنينة.

التوصيات:

1. على الدعم السريع والجيش والأطراف المتحالفة معهما، توقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية خلال العمليات العسكرية وتوفير ممرات آمنة لمرورهم.
2. على كل الأطراف المتحاربة، ضرورة احترام والتزام أحكام القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف الأربعة خلال النزاع، مع ضرورة تطبيق معايير التمييز والتناسب عند العمليات العسكرية.
3. ضرورة حشد التمويل اقليميًا ودوليًا والسعي الجادّ إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في مخيمات النزوح واللجوء داخل السودان وخارجه.
4. على السلطات والأطراف المسيطرة في كل مكان بالبلاد، ضرورة توفير الحماية اللازمة للمدنيين في كافة أشكال ومستويات حيواتهم؛ ولاسيما في الأسواق، طرق السفر، المناسبات، مراكز أجهزة الواي فاي، وحتى داخل منازلهم.
5. على كل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ضرورة تكثيف الجهود التي تسعى إلى مراقبة ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع الأمنية للمدنيين خلال النزاع المستمر.
6. على المؤسسات الإقليمية والدولية القانونية والدستورية، ضرورة الحرص على تطبيق أحكام القوانين الدولية على كل الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان ضد المدنيين خلال الحرب في البلاد.

النهاية